

– منهجية عمل الشبكة السورية لحقوق الإنسان –

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

– الإيمان –

تؤمن الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن الهدف الرئيس من توثيق الانتهاكات في سوريا هو الحفاظ على حقوق الضحايا، ومحاسبة المجرمين تحقيقاً للعدالة، وردع من يُفكر بالقيام بجرائم مماثلة، ودعم مسار العدالة الانتقالية وتخليد الذكرى، وللمساهمة في عمليات المناصرة سياسياً واجتماعياً. وتؤمن أيضاً بأن كل ما سبق يصبُّ في باب مكافحة سياسة الإفلات من العقاب الممتدة على مدى عدّة عقود في سوريا؛ ما أدى إلى استمرار دورة العنف والاستبداد ومنع تأسيس حكم جديد قائم على العدالة والمساواة والديمقراطية.

– الوضوح والالتزام –

يحرص فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان على إطلاع الناجين والشهود وأهالي الضحايا والمقربين منهم على منهجية العمل المتبعة في الشبكة والغرض من إفاداتهم، وعن حقهم في طلب إبقاء هويتهم سرّية، وعن حقهم في إبقاء المعلومات التي يُقدمونها ويعتقدون أنها قد تسبب خطراً عليهم بعيدة عن التداول العام، وتمتلك الشبكة السورية لحقوق الإنسان أرشيفاً كاملاً بأسماء الشهود وعناوين الاتصال الخاصة بهم وشهاداتهم، وكذلك جميع الصور والفيديوهات الواردة في التقارير والأبحاث التي تصدرها كافة، وتتبع إجراءات سلامة عالية للحفاظ على أمن المعلومات.

– الموثوقية والانتشار –

منذ تأسست الشبكة السورية لحقوق الإنسان في حزيران/ يونيو 2011، عمل أعضاءها المنتشرون في مختلف المدن والبلدات السورية على بناء علاقات ثقة وتعاون مع المجتمعات المحلية التي ينتمون إليها؛ بهدف توثيق الانتهاكات المتزايدة لحقوق الإنسان عن طريق جمع أكبر قدر من المعلومات التفصيلية عن الحوادث اليومية وعن الضحايا الناجمين عنها، وتوثيق شهادات الناجين وأهالي الضحايا والمقربين منهم وشهود العيان الذين كانوا موجودين وقت الحادث. وعلى مدى سنوات متواصلة من العمل اليومي التراكمي تكوّنت شبكة واسعة من العلاقات مع الآلاف من المصادر الميدانية، تمكّنت الشبكة السورية لحقوق الإنسان من خلال مقاطعة المعلومات ومتابعة سلسلة التوثيق من الاعتماد على نسبة كبيرة منهم كمرجعية إضافية للتحقق من المعلومات.



- التعريفات والتصنيفات -

تلتزم الشبكة السورية لحقوق الإنسان خلال عملها بالتعريفات والتصنيفات الواردة في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وكذلك بالتعريفات والتصنيفات المتبعة من قبل الهيئات الدولية كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، والتي تقول على سبيل المثال (في حال عدم وجود دليل قاطع على هوية الضحية وحدث شك في تصنيفه هل هو مدني أم مقاتل، فإننا نقوم بتقييده على أنه مدني).

ونتيجة لتعدد التعريفات المتعلقة باعتبار أن حادثاً ما هو مجزرة طبقاً لعدد الضحايا الذين قتلوا في آنٍ واحد، وكذلك اعتبار المعتقل محتفٍ قسرياً طبقاً للمدة الزمنية التي تمضي على ورود آخر معلومات موثقة عنه، اصطاحت الشبكة السورية لحقوق الإنسان واعتمدت خلال عملها على التعريفات التالية:

المجزرة: هي الحادثة التي يُقتل فيها على الأقل خمسة أشخاص مسالين دفعة واحدة.

المختفي قسرياً: هو المعتقل الذي مضى شهر كامل على آخر معلومات موثقة وردت عن مصيره من الجهة التي قامت باعتقاله.

بعض التعريفات التوضيحية:

الرجال: يُطلق هذا المسمى على الذكور البالغين الذين تجاوزوا سنَّ الثامنة عشرة.

السيدات: تُطلق هذه التسمية على الإناث البالغات اللواتي تجاوزن سنَّ الثامنة عشرة.

الأطفال: يُطلق مسمى الأطفال على الذكور والإناث الذين هم دون سنِّ الثامنة عشرة، ويتم تصنيفهم إلى ذكور أطفال وإناث طفلات.

الكهل: كل من تجاوزَ سنَّ الستين من كلا الجنسين.

الرضيع: كل من هو دون سنِّ الثانية من كلا الجنسين.

الإناث: ينقسمن إلى قسمين، الأول هو الإناث البالغات (سيدات) وهن من تجاوزن سنَّ الثامنة عشرة، والثاني هو الإناث الطفلات دون سنِّ الثامنة عشرة.

الذكور: ينقسمون إلى قسمين، الأول هو الذكور البالغين (رجال) وهم من تجاوزوا سنَّ الثامنة عشرة، والثاني هو الذكور الأطفال وهم من دون سنِّ الثامنة عشرة.

المقاتل: كل من حمل السلاح وشارك في الأعمال القتالية، وذلك كما هو منصوص عليه في القانون الدولي الإنساني، وعندما تصادف حادثة قصف يسقط فيها مدنيون وعسكريون معاً فاصطلحنا على إطلاق لفظ شخص لحصيلة الضحايا، حيث يتم فرزهم لاحقاً.



التوقيت: تتبع نظام الـ 24 ساعة في تسجيل أوقات الحوادث.

اختلاف توزيع مناطق السيطرة: نتيجة للأعمال القتالية بين عدة أطراف في سوريا تختلف مناطق سيطرة هذه الأطراف بشكل مستمر، ونظراً لأن بعض التقارير والدراسات تأخذ وقتاً طويلاً في البحث والتحقق، فقد تغير القوة التي كانت مسيطرة عن القوة التي تولت السيطرة لحظة إصدار التقرير ولهذا تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان دائماً على أهمية تاريخ الانتهاك.

- تصنيف الأطراف المرتكبة للانتهاكات -

الشبكة السورية لحقوق الإنسان باعتبارها جهة حقوقية مستقلة عن جميع أطراف النزاع فهي لا تهتم بتحليل أو تبرير الهجمات، أو ردّات الفعل، أو الدوافع، بل بما يترتب على تلك الهجمات أو ردّات الفعل من انتهاكات. في البداية كان النظام السوري هو المرتكب الوحيد لانتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، ومازال أكبر مرتكب للانتهاكات وفق جميع الإحصائيات، إلا أنه ومع تطور الأوضاع دخلت إلى الساحة السورية مجموعات أخرى مارست انتهاكات متعدّدة، وعملت هذه المجموعات تحت تسميات مختلفة أو مُتغيرة، لكن يجمعها هدفٌ مشترك أو تصبُّ الأعمال التي تمارسها في صالح طرفٍ معين، لذلك صنّفت الشبكة السورية لحقوق الإنسان الأطراف التي ترتكب الانتهاكات في سوريا وفق تمايزها عن بعضها؛ تبعاً للهدف والمرجعية والصفة الطاغية عليها وطريقة نشاطها، والذي اجتهدت الشبكة بالوصول إليه لتحديد الأطراف الرئيسة المسؤولة عن هذه الانتهاكات والتي يتفرع عن كلٍ منها العديد من المجموعات المتشابهة، وهذه الأطراف هي:

الطرف الأول: القوات الحكومية: تشمل الجيش السوري الحكومي وقوات الأمن والمليشيات المحلية والمليشيات الأجنبية وهي شيعية التوجه بشكل أساسي، وقد بدأت بالانتهاكات منذ اليوم الأول للاحتجاجات الشعبية في العام 2011. الطرف الثاني: قوات "حزب الاتحاد الديمقراطي وهو فرع حزب العمال الكردستاني" والقوات المتحالفة معه، وفي بداية الانتفاضة الشعبية لم يكن يتم تمييزها عن القوات الحكومية حتى بداية عام 2012 أصبحنا نمايز بينهما، في مطلع العام 2014 شكّل الحزب ما أطلق عليه اسم "الإدارة الذاتية"، عمادها قوات حزب الاتحاد الديمقراطي وهي: "وحدات حماية الشعب" و "قوات الأسايش"، ثم شكّلت تلك القوات في نهاية عام 2015 ما أطلق عليه اسم "قوات سوريا الديمقراطية" بإضافة بعض مكونات المجتمع السوري الأخرى بشكل رمزي.

الطرف الثالث: قوات المعارضة السورية: تشمل جميع فصائل المعارضة المسلحة و "الجيش الحر" و "الفصائل الإسلامية غير المتشددة"، بدأت عملها في آب/ أغسطس 2011 بشكل متفرق ثم توسع شيئاً فشيئاً حتى آذار/ مارس 2012، عندما



أعلنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر اعتبار النزاع في سوريا نزاعاً مسلحاً غير ذي طابع دولي. الطرف الرابع: التنظيمات الإسلامية المتشددة: تشمل ”جبهة النصرة“ وهي فرع ”تنظيم القاعدة“ في سوريا التي أُعلن عن تأسيسها في كانون الثاني/يناير 2012، وتنظيم ”الدولة الإسلامية - داعش“ الذي أُعلن عن تأسيسه في نيسان/إبريل 2013، وتنظيم ”جند الأقصى“، وكل من يبايعهم.

الطرف الخامس: قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية: وهو تحالف من مجموعة دول تقوده الولايات المتحدة الأمريكية بهدف محاربة تنظيم ”الدولة الإسلامية - داعش“، والذي بدأت أولى ضرباته في أيلول/سبتمبر 2014. الطرف السادس: القوات الروسية: وهي القوات المسلحة الرسمية التابعة للاتحاد الروسي، والتي أعلنت عن دخولها سوريا في أيلول/سبتمبر 2015.

الطرف السابع: جهات أخرى: ويتضمن هذا التصنيف التفجيرات التي لم تُحدد مرتكبيها، مصدر نيران مجهول، ألغام مجهولة المصدر، الغرق، القوات الأردنية، التركية، اللبنانية. الجدير بالذكر أن الألفاظ المستخدمة من قبيل ”الإسلامية“، ”الشيعية“، ”الكردية“... لا تحمل أي تعميم ولا ينطوي استخدامها في هذا السياق على أي تعبير أو دلالة سوى من باب تحديد الصفة الجامعة لعدد من المجموعات المسلحة التي تتشابه مع بعضها البعض في الأهداف، ووفق ما هو متداول ومتعارف عليه.

- توثيق وتصنيف الضحايا -

يعمل قسم توثيق الضحايا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان على متابعة حوادث الانتهاكات بطريقة المناوبات على مدى اليوم، فيقوم باستلام المعلومات عن الضحايا جزاء الحادث عن طريق أعضاء الشبكة والمتطوعين وشبكة العلاقات المجتمعية داخل سوريا، ويعمل على التواصل مع الناجين وأهالي الضحايا والمقربين منهم وشهود العيان والحصول على إفاداتهم حول الحادث ومقاطعة المعلومات الواردة من عدّة مصادر بهدف تسجيل الضحايا، وفي نهاية كل يوم يعمل أعضاء قسم توثيق الضحايا على تدقيق قوائم الضحايا اليومية، ومن ثم أرشفة أسماء الضحايا التي تم التأكد منها باستخدام برنامج إلكتروني خاص بالأرشفة، يقوم بفرز الأسماء بحسب المحافظة، الجنس، العمر، الزمان، المكان، طريقة القتل، الجهة التي قامت بالقتل، نوع السلاح المستخدم، وغيرها من المعلومات التفصيلية التي قد تزيد أو تنقص تبعاً للظروف المحيطة بكل حادثة، إضافة إلى أرشفة صورة الضحية.



تُصنّف الشبكة السورية لحقوق الإنسان الضحايا الذين تقوم بتوثيقهم وفق التالي:

- الضحايا المدنيون: وهم الضحايا الذين يُقتلون على يد أي طرف من الأطراف السبعة التي ترتكب الانتهاكات في سوريا.
- الضحايا العسكريون من المعارضة المسلحة: وهم الضحايا الذين يقتلون وينتمون لإحدى جهات المعارضة المسلحة، وتعتبر فرص توثيق الضحايا العسكريين من المعارضة المسلحة ضعيفة في ظل صعوبة وصول فريق الشبكة إلى جبهات القتال وبسبب التكتّم الكبير لقوات المعارضة المسلحة على الضحايا الذين يسقطون، وامتناع ذويهم والمقربين منهم عن إيصال المعلومات عنهم أو نشرها.

من جانبٍ آخر فإن الشبكة السورية لحقوق الإنسان لا تستطيع توثيق الضحايا من القوات الحكومية (الجيش السوري وقوات الأمن والمليشيات المحلية والمليشيات الأجنبية التابعة له)، والضحايا من قوات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، والضحايا من الفصائل الإسلامية المتشدّدة، وذلك لعدم وجود منهجية واضحة يمكن اتباعها للتوثيق في ظل اعتبار المنظمات الحقوقية طرفاً معادياً غير موثوق وغير مرحب به حسب تعبيرهم، وفي ظل تكتّم شديد من المصادر الرسمية وذوي الضحايا وأصدقائهم وصعوبة وصول أعضاء الشبكة أو المتطوعين إلى جبهات القتال.

تُتيح الشبكة السورية لحقوق الإنسان نموذجاً خاصاً يمكن ملؤه باسم ومعلومات الضحية ليتابع قسم الضحايا هذه المعلومات ويتأكد من صحتها ومن ثم إدراجها ضمن قاعدة البيانات.

- توثيق المعتقلين -

يعمل قسم المعتقلين في الشبكة السورية لحقوق الإنسان بشكل يومي على متابعة حوادث الاعتقالات، فيقوم باستلام المعلومات الواردة عن المعتقلين من خلال أعضاء الشبكة والمتطوعين وشبكة العلاقات المجتمعية داخل سوريا، ثم يعمل على التواصل مع شهود العيان ممن شاهدوا حادثة الاعتقال والحصول على إفاداتهم، وكذلك التواصل مع أهالي المعتقلين والمقربين منهم للحصول على المعلومات الشخصية الخاصة بالمعتقل وعلى أي معلومات متعلقة بحادثة الاعتقال والجهة التي قامت بها، والمكان الذي نقل إليه المعتقل وغيرها من المعلومات حسب توفرها، وتتم مقاطعة المعلومات الواردة من عدّة مصادر وتسجيلها في قاعدة البيانات، ويستمر قسم المعتقلين بمتابعة أية معلومات جديدة حول المعتقل ومكان وجوده والظروف التي تُحيط به عن طريق الناجين من الاعتقال وكذلك عن طريق أهالي المعتقلين والمقربين منهم، إضافة إلى مقابلة الناجين من الاعتقال وأخذ إفاداتهم حول ظروف اعتقالهم.. وكذلك من شاهدوا ضمن المعتقلات، ويعمل قسم المعتقلين على تحديث قاعدة البيانات باستمرار عن المعتقلين الذين تمّ الإفراج عنهم حسب توافر المعلومات.

تواجه الشبكة السورية لحقوق الإنسان تحديات كبيرة في عمليات توثيق المعتقلين اليومية والمستمرة منذ عام 2011 حتى الآن، ومن أبرز هذه التحديات الخوف والقلق الذي يعتري أهالي المعتقلين وذويهم من نشر أية معلومات عن المعتقل



snhr info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

وبشكلٍ خاص إن كانت أنثى، وعضواً عن ذلك يلجأ أهالي المعتقلين إلى التواصل وبدء مفاوضات مع الجهة التي قامت بالاعتقال وفي أغلب الحالات هي القوات الحكومية السورية، حيث تقوم بعملية ابتزاز للأهالي تصل في بعض الأحيان إلى إجبارهم على دفع مبالغ طائلة قد تصل إلى عشرات آلاف الدولارات.

ويُضاف إلى التحديات التي يواجهها فريق العمل في توثيق المعتقلين ترسُّخ قناعة تامة لدى شرائح كبيرة من المجتمع السوري عن عدم جدوى التعاون مع الجهات الحقوقية في عمليات التوثيق، وذلك نتيجة عدم تمكن أيٍّ منها وكذلك المجتمع الدولي والأمم المتحدة بكافة مؤسساتها من الضغط على السلطات السورية للإفراج عن حالة واحدة فقط (بمن فيهم من انتهت محكوماتهم)، حتى لو كان معتقل رأي، بل إن حالات الإفراج تتم في مُعظمها ضمن صفقات تبادل مع المعارضة المسلحة، أو عن طريق دفع الرشاوى والفدية للمسؤولين النافذين.

تُكرر الحكومة السورية قيامها بعمليات الخطف أو الاعتقال، وعلى مدار لقاءاتنا مع آلاف المعتقلين منذ عام 2011 وحتى الآن لم نسمع بحادثة اعتقال واحدة تَمَّت بمذكرة اعتقال أو حتى تبرير، بل إنَّ أغلبها تأخذ طابع خلع الأبواب والاعتقال من داخل المنازل، أو عبر الحواجز في الطرقات، وتعتقد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن القوات الحكومية السورية تتعمد انتهاج هذه الطريقة بالاعتقال كي لا تُبقي دليلاً يُشير إلى مسؤوليتها عن هذه العمليات وما يتبعها من تعذيب وعنف جنسي وقتل خارج نطاق القانون وغير ذلك.

إن حصيلة المعتقلين التي تمكنت الشبكة لسورية لحقوق الإنسان من توثيقها لا تتضمن المعتقلين على خلفيات جنائية، وتعتقد أن هذه الحصيلة أقل من العدد الحقيقي للمعتقلين والذي لم تتمكن من الوصول إلى معلومات عنهم نتيجة التحديات التي نواجهها.

تذكر الشبكة السورية لحقوق الإنسان في جميع تقاريرها أنَّ النظام السوري لم يعد يسلم أيّاً من العائلات التي يتصل بها لإبلاغها أنَّ أحد أفرادها قد توفي داخل مركز الاحتجاز، أو ما حصل منتصف عام 2018 عندما كشف عن مصير مختفين قسرياً عبر دوائر السِّجل المدني على أنهم قد توفوا، فإنَّه لم يسلم أحداً أي دليل مادي يُثبت أن قريبه المختفي قد مات، ففي ما عدا اتصال هاتفي أو شهادة من دائرة السِّجل المدني لم يرق النظام بإيضاح مصير المختفين بشكل نهائي، وبناء على ذلك تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن جريمة الاختفاء القسري لا تزال متواصلة، وطالما لم يتم العثور على الشخص حياً أو ميتاً، فإننا ووفقاً للقانون الدولي في هذا الخصوص سوف نظل نعتبر جميع هؤلاء في عداد المختفين قسرياً والمتهم الرئيس بهم هو النظام السوري. لقد ارتكب النظام السوري سلسلة متواصلة من الجرائم ومن إهانة الكرامة الإنسانية، بدءاً من الاعتقال دون أيّة مذكرة توقيف ودون القدرة على تكليف محامٍ، وفي ظروف احتجاز بالغة الوحشية، وتعرض المعتقلين للتعذيب، وتحويل 85% منهم إلى مختفين قسرياً، ثم إبلاغ العوائل دون تسليم جثة أو رفات أو مقبرة.



تُتيح الشبكة السورية لحقوق الإنسان الحصول على تفاصيل عن المعتقل عبر إدراج اسمه في محرك البحث الخاص بالمعتقلين والمتاح على الموقع الرسمي للشبكة، كما تُتيح نموذجاً خاصاً يمكن ملؤه باسم ومعلومات المعتقل ليتابع قسم المعتقلين هذه المعلومات ويتأكد من صحتها ومن ثم إدراجها ضمن قاعدة البيانات.

- توثيق المراكز الحيوية -

يعمل فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان بشكل يومي على توثيق الاستهداف للمراكز الحيوية، والمصنّفة إلى المراكز الحيوية الدينية كالمساجد والكنائس، والمراكز الحيوية الطبية كالمنشآت الطبية وسيارات الإسعاف، والمراكز الحيوية التربوية كالمدارس والجامعات، والمراكز الحيوية الثقافية كالمناطق الأثرية والمتاحف، والمربعات السكنية كالحدايق والأسواق والملاعب، والشارات الإنسانية الخاصة كمنشآت وآليات الهلال والصليب الأحمر والبنى التحتية كمحطات الطاقة ومراكز الدفاع المدني والمصانع وغيرها، والممثلات الدبلوماسية ومخيمات اللاجئين.

- التحديات -

تُعتبر عمليات توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا من أصعب وأعقد العمليات على مستوى العالم، في ظل الظروف والأوضاع الاستثنائية التي تتم خلالها عمليات التوثيق، كقطع الاتصالات، وفقدان شبكات الإنترنت، وفقدان الأمن، وتعدُّ الجهات التي ترتكب الانتهاكات، (في بعض الأحيان يصعب تحديد الجهة التي قامت بالانتهاك فيتم وضعها مع الحالات التي لم تتمكن من تحديد هوية المنتهك فيها)، وقد دخل في العامين الأخيرين فقدان ثقة المجتمع السوري بعمليات التوثيق، وقدراتها على ملاحقة وفضح المجرمين، بعد قرابة سبعة سنوات من إفلات المجرمين من العقاب، بل تفاخرهم بارتكاب الجرائم، وهذا ما نلاحظه بشكل خاص من قبل أتباع النظام السوري.

في هذا السياق تخضع الحوادث كافة لعمليات مراجعة، واستمرارية في عمليات التحقيق، وفي حال اكتشاف معلومات إضافية أو معلومات أكثر دقة، أو أخطاء، فإننا نقوم بتحديث قاعدة البيانات الخاصة بالشبكة.

- ليس كل ما نوثقه جرائم -

خلال عمليات توثيق الحوادث المختلفة تبتهد الشبكة السورية لحقوق الإنسان في جمع الأدلة والقرائن بغية معرفة الحقيقة، وبهدف إسقاط التصنيف القانوني الصحيح على الحادثة حين إدراجها في التقارير والأبحاث والبيانات التي تُصدرها، رغم التفاوت في كمّ ونوعية الأدلة والقرائن المتاحة بين حادثة وأخرى نتيجة للتحديات المختلفة التي تواجهها أثناء العمل التوثيقي.

ونظراً لاستمرار الشبكة السورية لحقوق الإنسان في متابعة رصد أية أدلة أو قرائن جديدة عن الحوادث التي جرى توثيقها



فإنّ هذا قد يؤدي إلى تغيّر في التصنيف القانوني للحادثة نتيجة ظهور أدلة أو قرائن جديدة، فيتّم العمل على تحديث قاعدة البيانات وإضافة الأدلة والقرائن الجديدة إلى الأرشيف وتعديل التصنيف القانوني للحادثة. من ناحية أخرى، فإنّ العديد من الحوادث التي تتضمّن أضراراً جانبية، ولا تُصنّف على أنّها تحوي انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني، تعمل الشبكة السورية لحقوق الإنسان على رصدها وتسجيلها بهدف حفظ الذاكرة التاريخية للأحداث كسجل وطني للمستقبل، ولا تصفّحها بأنّها ترقى إلى جرائم.

- الواقع أكبر -

إنّ كل الإحصائيات والتقارير الصادرة عن الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وغيرها من المنظمات الحقوقية، ولجنة التحقيق الدولية المستقلة الخاصة بسوريا، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، لا تُعبّر سوى عن الحد الأدنى من الأعداد الحقيقية للقتلى والمعتقلين والجرحى والدمار، وهذا ما تمكّنت الشبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيقه في ظلّ الحظر والمنع والملاحقة والتهديد الأمني، وفي ظلّ محدودية الإمكانيات المادية أيضاً، وتبقى عملية توثيق انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم في سوريا مفتوحة لعقود للأمام.





@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

